جيل
شباب · تأثير · ريادة

سلسلة أوراق سياسات
جيل II محمد سبيلا

حرية المعتقد في المغرب:
تدريس تاريخ الأديان والمدخل الممكن !

محمد ابلكيز - أحمد بكاس

أنجزت هذه الورقة في إطار برنامج جيل للشباب الريادي

www.jil.menassat.org

جميع الحقوق محفوظة ©2022

حرية المعتقد في المغرب:
تدريس تاريخ الأديان والمدخل الممكن !

محمد ابلكيز - أحمد بكاس

الملخص التنفيذي:

تروم هذه الورقة مقاربة إمكانية التأسيس لحرية المعتقد في المغرب من خلال إدراج مادة دراسة الأديان بالمقررات المغربية. وهو ما قد يساهم في نشر قيم التسامح وتقبل الاختلاف الذي يميز المجتمعات الحديثة القائمة على التعددية والتنوع الثقافي والديني والعرقي...، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤشرات إيجابية من قبل فاعلين مؤسساتيين رئيسيين داخل الدولة يمكن أن يساهم في التأسيس لحرية المعتقد. وعلى هذا الأساس تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤال مركزي : هل يمكن لتدريس تاريخ الأديان في البرامج التلعيمية بالمؤسسات التربوية المغربية أن يمثل لبنة من لبنات التأسيس لحرية المعتقد في المغرب عن طريق تدريس الأديان؟

الكلمات المفتاحية:

حرية المعتقد ،المغرب، تدريس الأديان ، المدرسة ، التعليم.

مقدمة:

تلعب المدرسة، إلى جانب مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى دورا مهما في تحديث المجتمع وتعزيز قيم وثقافة التسامح والانفتاح والتعايش السلمي. وتعود هذه الأهمية إلى كون المدرسة بطابعها المؤسساتي قادرة على توجيه الناشئة نحو الأبعاد القيمية التي تتوافق مع ما أسست له المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال المادة 18[1]، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في ديباجاته[2].

و يمكن أن نجد أن من بين أهم المداخل الأساسية لزرع قيم التعددية والتسامح هو إقرار تدريس تاريخ الأديان في المدارس المغربية، إلى جانب دروس التربية الإسلامية الحاضرة في البرامج التعليمية المغربية منذ المستويات الأولى. وهو ما من شأنه أن يتجاوز جدل الخصوصية/العالمية والذي يحد من القابلية للتأسيس لمجتمع منفتح ومتقبل للآخر. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تعرف الناشئة بشكل موضوعي على تاريخ باقي الأديان. بشكل يجعل منه أحد أهم الركائز التي من الممكن أن تأسس لحرية المعتقد بالمغرب، ويحد من التخوفات التي ترى في هذه المسألة تهديدا لعقيدتها.

ويجد هذا المقترح سنده في التحولات التي عرفها المجتمع المغربي[3]. كما يجد سنده أيضا في عدد من المبادرات التي أقدمت عليها المؤسسات الرسمية في المغرب. فقد سبق وعبرت المؤسسة الملكية أثناء استقبالها لبابا الفاتيكان يوم 30 مارس 2019 أنها مؤتمنة على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين على اختلاف دياناتهم، كما وجهت في محطة سابقة للحكومة توصيات لمراجعة مناهج وبرامج تدريس التربية الدينية في مختلف مستويات التعليم، سواء في المدرسة العمومية أو التعليم الخاص، أو في مؤسسات التعليم العتيق. وهو ما يعني المؤسسات الرسمية قدمت مؤشرات متقدمة في هذا الموضوع. كما سبق وأوردت حرية المعتقد في مشروع دستور 2011 الذي قدمته اللجنة المكلفة بإعداد الدستور إلى الملك، قبل أن تسحبه فيما بعد[4]، وهو ما يعني أن هاته اللجنة عملت على التأسيس لهاته الحرية بما لا يتعارض مع خصوصية الدولة، خاصة وأنها عُينت من قبل أعلى سلطة في المغرب.

ويهدف تدريس تاريخ الأديان في هذا السياق، تمكين المتعلم من فهم الدين في بعده الوسطي المعتدل، البعيد عن الأفكار المتطرفة، والقريب إلى قيم التسامح والتعايش مع المعتقدات الأخرى، وذلك من خلال الإيمان بحرية اختلاف المعتقد

---

[1] تنص المادة 18 على أن: "لكلّ شخص حقٌّ في حرّية الفكر والوجدان والدّين، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة".

[2] تنص الديباجة على: " إن الدول الأطراف في هذا العهد،إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحرارا، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ تضع في اعتبارها ما على الدول، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، من الالتزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته،...".

[3] امبارك بوعصب، تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مقال منشور بمجلة الرواق، العدد الثالث، يونيو 2016، ص 6.

[4] إدريس اليزمي، "الدستور نص على حرية المعتقد قبل أن تسحب..."، مجلة زمان العدد 48، أكتوبر 2017، ص 19.

باعتبارها حق كوني يمنح الفرد إمكانية الاختيار[5]. إن تدريس الديانات الأخرى، سيكون من خلال التوفيق بين حماية المرجعية الدينية للدولة من جهة، والوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى[6].

محك تدريس الديانات في قلب النقاش المجتمعي المغربي

كشفت نتائج بحث أجرته مؤسسة مركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، عن رغبة فئة من المغاربة في تدريس تاريخ ومبادئ الديانات الأخرى في المقررات التعليمية للتلاميذ، في حين عبرت نسبة 54.6% عن موقفها الإيجابي إزاء تدريس الديانات، وعلى النقيض من ذلك فنسبة 24.2% ترفض ذلك تماما، كما أن 21.2% لم تعبر عن موقفها في ذلك.

وتبرر الفئة الراغبة في تدريس تاريخ ومبادئ الديانات، بكون ذلك سيمكنهم من الانفتاح على ثقافات أخرى، وفهم أصل الديانات، وقبول التعدد والاختلاف، وكذا تسهيل الحوار الثقافي، لكن وعلى العكس من ذلك، فإن الرافضون عللوا موقفهم بتخوفهم من التأثير على ديانتهم وتشجيع الافراد على تغيير الديانة أو الوقوع في الالحاد وهو ما سيخلق فتنة داخل المجتمع. ،

وفي ذات النتائج، نجد أن الفئة ذات مستوى التعليم العالي هي أكبر نسبة أجابت بالموافقة على تدريس التلاميذ تاريخ ومبادئ الديانات الأخرى في المقررات التعليمية، لكونها تفتح لهم آفاق على ثقافات أخرى، وهو ما يؤيد فكرة أن المدخل التعليمي هو أحد المداخل التي من شأنها أن تأسس لحرية المعتقد عند الأجيال القادمة.

إن مسألة تدريس تاريخ ومبادئ الأديان بالمغرب تطرح إشكال الصراع المجتمعي حول القيم المقبول تدريسها، لأن هناك اقتناع بأن حرية اعتناق معتقد مختلف عن معتقد الجماعة يشكل خطرا واستفزازا مجتمعيا، كما يمكن أن يدخل في إطار المؤامرة وتهديد الهوية. وهنا يمكن للمدرسة أن تلعب دورا بالغ الأهمية يساهم في تنشئة الأجيال على التسامح بما يستجيب للتطورات المجتمعية.

لقد سبق للمؤسسة الملكية وأن أمرت بمراجعة مرتكزات منهاج مادة التربية الإسلامية وتحويلها إلى مادة التربية الدينية، بغية بناء مشروع دولة المواطنة المرتكزة على سياسات الاعتراف والتعددية والإيمان بالحقوق الكونية. وفي هذا السياق ، يُنتظر من الفاعلين في مجال التربية والتكوين الأخذ بعين الاعتبار هذا النقاش المجتمعي، عبر دمج سياسات ومضامين تعليمية تساعد المتعلم على قبول الاختلافات الدينية، انطلاقا من تدريس قيم ومبادئ الديانات المشتركة، والذي سيكون عاملا من عوامل الإثراء الثقافي للشباب والمجتمع ككل، بدلا من أن يكون مصدرا للمواجهة والنزاع، خصوصا القضايا ذات الصلة بالتفاهم والتسامح وقبول الاختلاف[7].

في مجتمع يقبل التعايش، يمكن تأسيس حرية المعتقد عبر تدريس الديانات

[5] محمد السعيد عبد الفتاح، الحماية الجنائية لحرية العقيدة والعبادة: دراسة تأصيلية تحليلية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، بدون سنة النشر، ص 12.

[6] أحمد بكاس، حرية المعتقد في المغرب: دراسة قانونية وسياسية في ضوء السياسية الدينية للدولة بعد 2003، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادير، الموسم الجامعي 2019-2020، ص 91.

[7] اتجاهات، دليل التربية على حقوق الإنسان مع الشباب، مجلس أوروبا، ص 168.

عبرت نسبة 35.5% انطلاقا من ذات الدراسة (دراسة مركز منصات) عن إيجابية تعدد الأديان داخل المجتمع المغربي، في حين أن نسبة مهمة تقدر ب 42% تحفظت عن التعبير عن رأيها، كما أن نسبة 22.5% كان موقفها سلبيا. كما تؤمن نسبة 61.5% من مجتمع الدراسة أنه يمكن أن يكون هناك تعايش بين المختلفين دينيا في مكان واحد، بينما تقول نسبة 21.8% من العينة أن الأمر مقبول حسب الظروف، في حين رفضت 5% ذلك، وأبرز 11.7% تحفظهم عن ابداء رأيهم، وفي نفس الوقت عبرت نسبة 68.1% أنها لا ترفض الصداقة مع المختلف دينيا.

ومن منطلق ذات السؤال، أي التعايش بين المختلفين دينيا، فحسب متغير المستوى التعليمي أبانت نتائج الدراسة، أن الفئة ذات مستوى التعليم العالي هي أكبر فئة أجابت بقبول هذا التعايش، بنسبة 83.72%، ثم فئة التعليم الثانوي 74.30% ثم بقية المستويات بنسب مهمة، ما يمكن تأويله بأننا كلما تقدمنا في مستوى التعليم كلما ارتفعت قابلية الصداقة الدينية، وبالتالي فالتعليم عنصر مهم جدا لتقبل الصداقة الدينية وتربية الأفراد على السلم والتسامح الديني، واعتبار الآخر المختلف إضافة تزيد هذا الواقع رونقا وغنى.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المغربي منفتح الى حد ما على ديانات أخرى وهو ما يبرزه قبوله التعايش على مستويات متعددة، ومثال ذلك حضور اليهود في مختلف مجالات المجتمع المغربي[8]، بالإضافة إلى الاستقبال الملكي الذي حظي به بابا الفاتيكان بالمغرب، وتنظيم معرض في ذات السياق من قبل مؤسسة أرشيف المغرب، بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، تحت عنوان: **"الحضور المسيحي بالمغرب: العيش المشترك"**. والذي كان بمثابة مناسبة لتسليط الضوء على قيم التسامح والتعايش التي جمعت المسيحيين والمغاربة المسلمين عبر التاريخ.

ويمكن استثمار كل هذه المؤشرات من قبل الفاعلين في مجال التعليم عن طريق تدريس الأديان، والذي من شأنه أن يقلل من الحساسية الموجودة اتجاه التنوع الديني داخل المجتمع، وخلق موقف إيجابي يحفز على التعرف على الممارسات الدينية ومعتقدات الآخرين، كما قد يساعد في تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل، والتغلب على أي تعصب قوي يتعلق بالمعتقدات والممارسات الدينية.

استثمار التجارب المقارنة مدخل لتكريس حرية المعتقد بالمغرب

رغم الاختلاف الذي يمكن تسجيله بين السياق المغربي وسياقات أخرى، يمكن للمغرب أن يستفيد من نماذج تجارب عالمية كألمانيا والنمسا في الدول الغربية، ويعتبر تدريس الدين في المدارس الألمانية إلزاميا في جميع الولايات حسب الدستور الألماني، غير أن هناك استثناء يعرف بـ "فقرة بريمن" التي تنص على ما يلي: " لا يوجد تعليم ديني إلزامي ويتم تدريس تاريخ الإنجيل ونظم الحياة والأخلاق وعلوم الدين"، وتعتبر برلين الولاية الألمانية الوحيدة التي لا يعد فيها تعليم الدين من مسؤوليات الولاية، وإنما من مهام الكنيستين البروتستنتية والكاثوليكية وبشكل طوعي[9]. ويترجم النموذج الألماني إرادة الدولة في عدم التقيد بتعاليم دين موحد والانفتاح على قيم التسامح والتعايش الإنساني في الأنظمة التعليمية الخاصة بالولايات التي تتكون منها ألمانيا.

أما بخصوص التجربة النمساوية، فلا يقتصر تعليم الدين فيها على المسيحية فحسب، فهو يشمل كذلك الدين اليهودي والإسلام والبوذية، أما

[8] سعيد الحاجي، جوانب من تعايش المسلمين واليهود: المغرب أنموذجًا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمركز مؤمنون بلا حدود.

[9] https://www.dw.com/ar

التفاصيل التي تتعلق بمناهج تعليم هذه الأديان، فتتم مناقشتها بشكل توافقي بين الحكومة من جهة والكنيسة وممثلي الأديان الأخرى من جهة أخرى، بشكل تشاركي بين الفاعلين في المجتمع حيث بدأ الاشتغال بهذا الأسلوب منذ عام 1997[10].هذا التحديث القائم في العالم الغربي هو المنطلق الذي يمكن الاستفادة منه في تحويل مسألة تدريس الأديان إلى قضية عملية تساهم في نشر ثقافة التنوع والاختلاف والتأسيس لحرية المعتقد.

خاتمة وتوصيات:

وإجمالا يمكن أن نستشرف أن تدريس الديانات من شأنه بناء مجتمع متماسك يؤمن بحرية المعتقد، عن طريق تعليم المبادئ الكبرى والقيم المشتركة التي تلتقي عندها جميع الأديان، والتي تعتبر قيما نبيلة أجمعت عليها الحضارات الإنسانية وتم استلهامها في بناء نسق ما يسمى اليوم بـ "القيم الكونية"، والتي تعني كل إنسان حيثما وُجد بغض النظر عن لونه أو وطنه أو عقيدته أو نسبه أو عرقه.

وعليه، وللعمل على ذلك توصي ورقتنا ب:

- ضرورة مراجعة المقررات الدراسية كاملة، وإلغاء كل ما يتعارض مع الغايات السامية للأديان والمتمثلة في تشريف الإنسان وتكريمه، وتثبيت السلم والإخاء والتعاون بين البشر، بما يتوافق مع التزامات الدولة في مجال الحقوق والمواطنة والمساواة والعدل واحترام الحريات الجماعية والفردية، وأن تعمل هذه المراجعة على نبذ نشر الكراهية والعنف وإذكاء الصراع بين المواطنين، والذي يحول دون احترام الآخر المختلف في معتقده أو لغته أو لونه أو أصله أو نسبه العائلي،
- صياغة إطار مرجعي للقيم الدينية كلها، يكون مؤسَسا على معايير متوافق حولها، ناتجة عن نقاش مجتمعي يساهم فيه مختلف الفاعلون والخبراء. وأن يكون الهدف هو تجاوز التأويلات الشخصية، من أجل معالجة الخلاف الأيديولوجي بين الفاعلين التربويين، عبر تكوينات خاصة، والتكثيف من اللقاءات والندوات التي تقرب بين وجهات النظر المختلفة.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية التي تقصي تدريس مختلف الديانات والتعريف بها واعتبار ذلك يتعارض مع عقيدة المجتمع.
- إعادة النظر في القوانين التي تصادر الحق في التعبير عن حرية الاعتقاد أو ممارسة الشعائر الدينية أو التعبير عنها.
- حث مختلف الفاعلين وخاصة المنتمين للحقل الديني على احترام بقية الديانات والشعائر والدعوة الى ذلك في الخطب والكتب والمقررات الدراسية.

[10] https://www.dw.com/ar مرجع سابق.

المراجع المعتمدة:

- محمد السعيد عبد الفتاح، الحماية الجنائية لحرية العقيدة والعبادة: دراسة تأصيلية تحليلية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، بدون سنة النشر.
- امبارك بوعصب، تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مقال منشور بمجلة الرواق، العدد الثالث، يونيو 2016.
- إدريس اليزمي، الدستور نص على حرية المعتقد قبل أن تسحب، مجلة زمان العدد 48، أكتوبر 2017.
- سعيد الحاجي، جوانب من تعايش المسلمين واليهود: المغرب أنموذجًا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمركز مؤمنون بلا حدود.
- اتجاهات، دليل التربية على حقوق الإنسان مع الشباب، مجلس أوروبا.
- أحمد بكاس، حرية المعتقد في المغرب: دراسة قانونية وسياسية في ضوء السياسية الدينية للدولة بعد 2003، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادير، الموسم الجامعي 2019-2020.
- /https://www.dw.com/ar

جيل

شباب · تأثير · ريادة

"جيل" للشباب الباحث الريادي برنامج أطلقته منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، يهدف إلى تأهيل واستكمال تكوين عدد من الباحثين الشباب في مجال العلوم الإنسانية من أجل تعزيز قدراتهم البحثية المتعلقة بتقنيات البحث النظري والميداني و تحليل المعطيات الأمبريقية في احترام تام للمقاربات العلمية وتقديمها للرأي العام وصناع القرار بما يخدم إيجابا القضايا المجتمعية الكبرى من عقلنة، وتنمية، وديمقراطية وحرية.

www.jil.menassat.org